

تعزيز التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية في المدن والبيئات الحضرية

مشروع قرار مقترح من بوتسوانا وبروني دار السلام والصين وكولومبيا وإكوادور
واندونيسيا وجامايكا واليابان وماليزيا والمكسيك وبيرو وجمهورية كوريا
والمملكة العربية السعودية وسنغافورة وتايلند والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وفانواتو

إن جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين،

(الفقرة ١ من الديباجة) إذ تذكّر بالتزامات الدول الأعضاء بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك
الالتزام بتعزيز قدرة جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية، على التحذير المبكر فيما يتعلق بالمخاطر الصحية
الوطنية والعالمية والحدّ من هذه المخاطر وإدارتها؛

(الفقرة ٢ من الديباجة) وإذ تذكّر ببرنامج العمل العام الثالث عشر للمنظمة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣،
وبالأولوية الاستراتيجية التي ينصّ عليها بحماية مليار شخص آخر من الطوارئ الصحية على نحو أفضل بحلول
عام ٢٠٢٣؛

(الفقرة ٣ من الديباجة) وإذ تذكّر بالقرار ج ص ع ٧٣-١ (٢٠٢٠) بشأن الاستجابة لجائحة
كوفيد-١٩، الذي طلبت فيه جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعون إلى المدير العام، في جملة أمور، مواصلة
بناء وتعزيز قدرات المنظمة على جميع المستويات لأداء المهام الموكلة إليها بموجب اللوائح الصحية الدولية
(٢٠٠٥) تنفيذاً كاملاً وفعالاً؛

(الفقرة ٤ من الديباجة) وإذ تشير أيضاً إلى القرار ج ص ع ٧٣-٨ (٢٠٢٠) بشأن تعزيز التأهب
لحالات الطوارئ الصحية: تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، الذي يسلم بأن البيئات الحضرية تتسم بصفة
خاصة بسرعة التأثير بفاشيات وأوبئة الأمراض المعدية، وبأن التخطيط الحضري عنصر أساسي من عناصر
التأهب والاستجابة؛

(الفقرة ٥ من الديباجة) وإذ تؤكد من جديد القرار ج ص ع ٧-٧ (٢٠٢١) بشأن تعزيز تأهب المنظمة
واستجابتها للطوارئ الصحية، الذي يشدّد على أن التأهب لمواجهة الطوارئ الصحية والاستجابة لها من مسؤولية
الحكومات وأدوارها الحاسمة في المقام الأول؛

(الفقرة ٦ من الديباجة) وإذ تعترف بأهمية دور المدن والسلطات المحلية في الوقاية من الطوارئ
الصحية والتأهب والاستجابة لها؛

(الفقرة ٧ من الديباجة) وإذ تشيد بالمؤتمر الرفيع المستوى بشأن التأهب لطوارئ الصحة العامة: التحديات والفرص المتاحة في المناطق الحضرية، الذي عُقد في ليون، فرنسا، يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والذي سلّم بأن توسع المناطق الحضرية يؤدي إلى ظهور تحديات جديدة للصحة العالمية وبأن التنسيق المتعدد القطاعات، بما في ذلك التنسيق على المستوى المحلي، ومشاركة السلطات المحلية والمجتمعات المحلية، فضلاً عن قادة المناطق الحضرية، يضطلع بدور مهم في التأهب والاستجابة للطوارئ؛

(الفقرة ٨ من الديباجة) وإذ تسلّم بعمل الفريق العامل التقني المعني بالنهوض بقدرات التأهب لمواجهة الطوارئ الصحية في المدن والمناطق الحضرية أثناء جائحة كوفيد-١٩ وما بعدها،^١ وهو ما أفضى إلى وضع إطار لتعزيز التأهب للطوارئ الصحية في المدن والبيئات الحضرية^٢ وإرشادات تشغيلية موجهة إلى السلطات الوطنية والمحلية،^٣ وإذ يشجع الدول الأعضاء على المشاركة على نطاق أوسع في المناقشات التي تجرى داخل هذا الفريق العامل التقني؛

(الفقرة ٩ من الديباجة) وإذ تلاحظ مع القلق أن جائحة كوفيد-١٩ كشفت عن أوجه قصور جسيمة-ولاسيما على مستوى المدن والمناطق الحضرية- في مجال التأهب لمواجهة الطوارئ الصحية المحتملة والوقاية منها وكشفها فضلاً عن الاستجابة لها في الوقت المناسب وبفعالية، بما في ذلك أوجه القصور في القدرة الاستيعابية للنظم الصحية وقدرتها على الصمود، مما يدل على ضرورة تحسين التأهب لمواجهة الطوارئ الصحية في المستقبل؛

(الفقرة ١٠ من الديباجة) وإذ تشدّد على الدور الرئيسي للتنسيق بين المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، فضلاً عن المشاركة المجتمعية الفعالة، في التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية؛

(الفقرة ١١ من الديباجة) وإذ تسلط الضوء على الاضطرابات التي سببتها الجائحة وتدابير الصحة العامة التي اتخذت استجابةً لجائحة كوفيد-١٩ في المدن والبيئات الحضرية، بما في ذلك في المستوطنات العشوائية؛

(الفقرة ١٢ من الديباجة) وإذ تبرز القلق إزاء الافتقار إلى الموارد الكافية للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية، ولاسيما على الصعيد دون الوطني، وإزاء تركيز معظم الموارد المتاحة على الصعيد الوطني،

الفقرة ١ من المنطوق تحت الدول الأعضاء^٤ على القيام بما يلي:

(١) استدامة الالتزام السياسي على أرفع المستويات وإيلاء الاهتمام الواجب للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية في المدن والبيئات الحضرية، مع الاعتراف بمواطن ضعفها الفريدة؛

١ اشتركت منظمة الصحة العالمية وحكومة سنغافورة في استضافة الفريق العامل التقني الافتراضي في الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠٢١ للمُضي قُدماً في الموضوع.

٢ <https://apps.who.int/iris/handle/10665/348351>، تم الاطلاع في ١٢ أيار/مايو ٢٠٢٢.

٣ <https://apps.who.int/iris/handle/10665/351721>، تم الاطلاع في ١٢ أيار/مايو ٢٠٢٢.

٤ ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي، حسب الاقتضاء.

- (٢) توفير الموارد الكافية وتعزيز القدرات والإمكانات في مجال التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية في المناطق الحضرية؛
- (٣) تعزيز التعاون المتعدد القطاعات والمتعدد المستويات وفيما بين أصحاب المصلحة المتعددين في السياسات الوطنية للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية؛
- (٤) وضع وتعزيز وتنفيذ خطط التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية، مع الاعتراف بأن هذه الخطط ينبغي أن تكون محددة السياق، نظرا للاختلاف بين المدن والبيئات الحضرية؛
- (٥) النظر في إجراء تمارين محاكاة واستعراضات أثناء حالات الطوارئ وبعدها من خلال اعتماد نهج متعدد القطاعات ومتعدد المستويات وأصحاب المصلحة المتعددين؛
- (٦) التعاون ودعم التعلم وتبادل الممارسات الجيدة مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك المعاهد الوطنية للصحة العامة، والشبكة العالمية للتأهب الاستراتيجي التابعة للمنظمة، وغيرها من المنظمات الوطنية والدولية المعنية العاملة في مجال التأهب للطوارئ الصحية في المناطق الحضرية؛

الفقرة ٢ من المنطوق **تطلب إلى المدير العام ما يلي:**

- (١) تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء،^١ بناءً على طلبها، لتعزيز القدرات والإمكانات في مجال التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية الحضرية؛
- (٢) اتخاذ التدابير المناسبة لتأمين الموارد المالية والبشرية الكافية على جميع مستويات المنظمة لتوفير هذا الدعم، بما يتماشى مع أولويات برنامج العمل العام الثالث عشر للمنظمة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣؛
- (٣) تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في تنفيذ إطار تعزيز التأهب للطوارئ الصحية في المدن والبيئات الحضرية؛
- (٤) تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعين في عام ٢٠٢٤.

= = =

١ ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي، حسب الاقتضاء.